



رسالة البرلمان الثقافي العراقي بشأن الوضع الثقافي العام في العراق البرلمان الثقافي العراقي في المهجر يدعو لكسر الصمت الرسمي بشأن مجريات أنشطة رسمية معادية للتعددية والتنوع وللتنوير الثقافي ومؤسساته العراقيون يرفضون استمرار حلقات الاعتداء بحق العقل الجمعي العراقي ممثلا بنخبة مبدعيهم ومرجعياتهم الثقافية ويؤكدون بأن كل متقف عراقي يمثل نخلة ضاربة الجذور عظيمة الثمار

درّس أعضاء البرلمان الثقافي العراقي في المهجر أوضاع المثقف العراقي في داخل الوطن بمتابعات مباشرة وعبر جسوره المفتوحة مع جميع ميادين الوطن الناشطة ثقافيا؛ وقد وجد أنّ الأشهر الأخيرة قد سجلت كثيرا من التجاوزات والاعتداءات والتضييقات وكذلك ارتكاب جرائم الابتزاز والتصفية الدموية البشعة بحق منتحي الثقافة في العراق.. ويمكننا أن نُبرز هنا على سبيل الذكر لا الحصر، ما تعرض له نادي اتحاد الأدباء والكتاب ومؤسسة المدى للثقافة والفنون وجمعية آشوربانيبال بما تضمن بشكل فح سافر تصريح عناصر رسمية مسؤولة بأنه لا مكان للتعددية والتنوع في عراق يريدونه أحادي الهوية قومية ودينية مذهبية وعلى وفق فلسفة الطائفية السياسية المنغلقة من جهة، الموثورة المتشددة من جهة أخرى..

وقد تجرأ المعتدون في الأونة الأخيرة بالإعلان إلى جانب أفعالهم التي تمثلت بحلقات متصلة من تضييقات وتجاوزات ومن اعتداءات سافرة، فأعلنوا أنهم يمثلون السلطة السياسية والبلدية في البلاد كما في واقعتي اتحاد الأدباء وجمعية آشور.. ونحن نشير هنا كذلك إلى السجل الأسود عالميا في بلادنا فيما يخص عمل الصحفيين والإعلاميين وما تعرضوا له من منع وحظر ومن تضييقات ومصادرة ومن جرائم ابتزاز وتصفية.. سواء بملاحقات مفتعلة الذرائع عند إغلاق صحيفة أو فضائية ومقاضاتها (مثال: مؤسسة المدى وصحيفة العالم وفضائية البغدادية) ما تسبب في خسائر مادية وبشرية وإعاقة الأنشطة الإعلامية الحرة في مناخ كان شعبنا يتطلع فيه إلى الحريات واحترام حق الاختلاف ورفض مفاهيم احتكار الحقيقة وإلغاء منطق الوصاية وطغيان دكتاتورية أخرى جديدة.. وبشكل ثابت صار المشهد العراقي الحالي يتسم بالآتي:

1. التضييق على حق الصحفيين والإعلاميين في الحركة والتنقل وفي أداء المهام الرسمية.. والتمييز بينهم بمتخلف الشؤون والمستويات ومنها على سبيل المثال: المكافآت والحوافز المتاحة..
2. إعادة سياسة حزبية العمل الثقافي بمجمله بمنع كل مختلف في الرأي من العمل وابتزازه ومصادرته وربما وصل الأمر في عدد من الحالات إلى التصفية الجسدية وإلى محاولات اختلاق مؤسسات بديلة..
3. افتعال مشكلات واختلاقها وترتيب محاكمات قضائية غير عادلة في واحد من أساليب التضييق والمطاردة ما شمل كثيرا من المثقفين والمبدعين والأكاديميين ومؤسساتهم..
4. إغلاق مكاتب صحف وفضائيات بطرق تعسفية وأوامر قهرية لا تتلاءم ونصوص الدستور والقوانين واللوائح المرعية..
5. الاعتداءات المبرمجة بمختلف أشكالها، الفردية والجمعية منها، على المثقفين من أدباء وكتاب وأكاديميين وقنانين وإعلاميين وغيرهم..
6. تعمق وتوسع الحملات الإجرامية في التضييق على بنات وأبناء المجموعات القومية والدينية وحجب كل وسائل النشاط والتعبير عنهم بخاصة هنا منع منندياتهم الاجتماعية الثقافية، ما أفضى إلى هجرات كبيرة لهؤلاء سواء منها بوجهتها الخارجية أم الداخلية.. وتضمن هذا مشهد استخدام جريمة التطهير القومي والديني ليس لأحياء محدودة بل لمدن ومحافظات بأكملها مترافقا مع إشاعة فلسفة التكفير وتحقير الآخر ومحاولة إلغاء وجوده بكل الأشكال...

إنّ هذه الحقائق والوقائع الخطيرة لا ينبغي أن يكتفي الردّ عليها بمذكرات الاحتجاج وبيانات الشجب والإدانة فقط، على ما في هذه الأنشطة من أهمية تعكس تعبير قطاعات المجتمع وفئاته العريضة عن رؤاهم وحقوقهم بل ينبغي بالمقابل اتخاذ جملة من الإجراءات الفورية العاجلة وأخرى البعيدة لمعالجة ما نجم عن ذلك من نتائج مرضية وجراحات فاعرة كبيرة..

ونحن في البرلمان الثقافي العراقي في المهجر إذ نؤكد موقفنا الثابت في الحرص على خيار العملية السياسية بوصفه الخيار الأمثل لعراقنا الجديد؛ نؤمن في الوقت ذاته ونؤكد على أنّ هذه العملية تبقى بحاجة لتطوير ولمراجعات جدية في كل خطوة ومرحلة فيها وذلك من أجل أن تلبّي عملية كشف الأخطاء والثغرات فرصة وضع البدائل الجدية الفاعلة للمعالجة والإنضاج والتطوير والتقدم وبخلافه سيجري تعرض البلاد لأبشع هزات مأساوية غير محسوبة العواقب وباتت تنذر بكارث مهولة..



ومن هنا فإننا نضع أيدينا بأيدي جميع الخيرين والعناصر الإيجابية في هذه المسيرة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إعلاء راية العراق الديمقراطي التعددي الفديري؛ وفي تأكيد ثقافته الوطنية الغنية بتنوعها، الثرية بتعبيرها عن طبيعة العراق التعددية في المكونات القومية والدينية وفي حريات الجميع بلا استثناء في امتلاك حقوق التعبير الإنساني الأمثل وفي تفعيل الأدوار في عملية البناء على أساس من المساواة والعدل..

إننا بالإشارة إلى جميع بياناتنا وما صدر عن المنظمات والاتحادات الثقافية العراقية الصديقة، نؤكد شجبنا وإدانتنا تلك الجرائم والاعتداءات مطالبين هنا بالإجراءات الآتية:

1. أن يصدر وبشكل مباشر مع أي اعتداء موقف رسمي واضح عن مؤسسات الحكومة ومسؤوليها، بما لا يكتفي بالإدانة بشكلها العام القائم على تميع القضايا والوقائع.. إذ نجد أن مسألة البيانات والتصريحات تصدر طبيعياً عن نقابات ومنظمات واتحادات تعبر عن الموقف الشعبي العام وهو أمر مطلوب من الجهات الرسمية أيضاً؛ لكن هذه الجهات الرسمية الحكومية معنية فضلاً عن البيانات والتصريحات باتخاذ الإجراءات الفورية العاجلة في الرد على كل واقعة اعتداء أو تضيق أو جريمة ووضع الحلول العملية المناسبة ومنع تراكم الوقائع بالطريقة الدراماتيكية الجارية؛ إذ تبقى هي المسؤولة الأولى عن المهام والإجراءات الميدانية..
2. وتأسيساً على هذا فإننا نطالب بتوضيحات رسمية من رئاسة الحكومة والجهات المعنية بشأن التصعيد المتنامي لهذه الجرائم ونؤكد هنا واجب كسر الصمت [السلبى] الذي ميز الموقف الرسمي بكل مستوياته طوال المدة الأخيرة.. كما نطالب باعتماد الحلول المقترحة من جانب النخبة الأكاديمية والثقافية في البلاد مثلما نطالب بتأمين الحلول العاجلة منها والبعيدة لجرائم التهجير والتصفية الجارية بحق الطيف العراقي قومياً دينياً مذهبياً فكرياً..
3. ونؤكد في القرارات العاجلة على توفير الحماية الوافية ووقف أشكال المضايقات والاعتداءات بخاصة تلك المتأتية من جهات تمثل الحكومة أو عدداً من المجالس البلدية أو عناصر فيها.. وفي المدى البعيد نؤكد على واجب تفعيل أنشطة المؤسسات والوزارات المعنية تحديداً بالمعنى والثقافة والتعليم والتربية والإعلام ومدّها بأولويات الميزانية العامة وربما تطلب الأمر دعماً استثنائياً لحين مراجعة الميزانية بطريقة موضوعية مناسبة..
4. نؤكد أن دعم حرية ممارسة الطقوس الروحية بنفاصلها الاجتماعية الدينية الثقافية لا تقف عند الأقوال والتصريحات العابرة بل تتطلب إجراءات عملية ميدانية على الأرض ومن دون ذلك ستمضي أيادي الجريمة المعادية لعراق التنوع القومي الديني، المتناقضة مع عراق الديمقراطية والسلام فيما سنتراجع قيم التعايش والتقدم أمام هكذا هجمة همجية هوجاء..
5. ننظر من جميع الأحزاب المعنية بمتابعة أعضائها وممثليها في دوائر الدولة والمؤسسات البلدية أن تعلن عن محاسبتها الشديدة لأولئك الذين يقومون بالتجاوزات والاعتداءات وتقديمهم للعدالة بعيداً عن الانحياز الحزبي الضيق..

أيها الأحبة من مثقفي العراق ونخبته الواعية، إننا ندعوكم لتفعيل أشكال التنسيق وتنظيم حركة الثقافة العراقية في المجلس الوطني للثقافة والفنون والعلوم وتحديد السقف الزمني للقاء في العام الجاري من أجل هذه المهمة السامية النبيلة والتحول لفاعلية الدور الثقافي على المستوى الوطني من جهة تفعيل مسيرة وحدة القوى الديمقراطية والأنشطة والحريات المدنية في العراق.. وندعوكم لتفعيل وسائل الدفاع عن وجودنا الوطني القائم على احترام مكونات الشعب العراقي وأطيافه وحقوقهم في التعبير والتعايش على أساس من العدل والإخاء والمساواة..

ونتطلع إلى تحويل هذه الدعوات من برامج على الورق إلى أعمال وأنشطة فاعلة مستندين في هذه المهمة إلى تضافر الجهد ورحابة الصدر واتساع الميدان الوطني لقبول الآخر والتفاعل معه إيجاباً..

وليكن موسم العام 2011 موسم الفاعلية في مختلف ميادين الإبداع والمعرفة، حيث كل مثقف عراقي يمثل نخلة ضاربة الجذور عظيمة الثمار.. وليس بغير العمل يندحر الظلام وقواه المريضة.. فإلى الفعل والحركة الثقافية الأنشط وطنياً...

أ.د. تهسير محمد الجبار الألويسي

رئيس البرلمان الثقافي العراقي في المهجر

مستشار رابطة الكتاب والفنانين الديمقراطيين العراقيين في هولندا

رئيس لجنة الأكاديميين العراقيين في المهجر

لاهاي 15 يناير كانون الثاني 2011